الفصل السادس

التفسيرات الراديكالية للجريمة

شهدت السبعينيات في الولايات المتحدة وإنجلترا ظهور الاتجاه الراديكالي في تفسير السلوك الإجرامي، وقد نشأ هذا الاتجاه كما يرى Greenberg و Friedichs نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من هذا القرن إذ تميزت تلك الفترة بظهور حركة الحقوق المدنية التي طالبت بمساواة الملونين بالأكثرية البيضاء وكذلك حركات احتجاج ضد كافة أنواع التعصب والتمييز العنصري والجنسي.

وقد أطلقت على هذا الاتجاه مسميات عديدة منها علم الإجرام الراديكالي Radical Criminology وعلم الإجرام الماركسي Marxist Criminology وعلم الإجرام الاشتراكي Socialist Criminology وعلم الإجرام اليساري Leftwing Criminology وعلم الإجرام الجديد The New Criminology وكذلك اتجاه الصراع Conflict Criminology وبالاتجاه الناقد Critical Criminology والواقع أن كلاً من تلك التسميات تعكس جانباً أو آخر من ذلك الاتجاه كما يرى أصحاب التسمية فهو في نظر البعض اتجاه يساري أو اشتراكي أو ماركسي لأن أتباعه يقولون بأن السلوك الإجرامي هو نتيجة للتناقض في النظام الاقتصادي الرأسمالي والمتمثل في طبيعة علاقات الإنتاج الاقتصادية وهو اتجاه

صراع لأن أتباعه يعتقدون بأنه ليس هناك اتفاق حول القيم والمصالح الأساسية للأفراد، بل إن المجتمع يتسم بالصراع حول تلك الموضوعات فالقوانين الجنائية وخاصة تطبيقها يعكس رغبات الفئات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي أي أن القانون الأساسي للدولة هو من صنع تلك الفئات وهو اتجاه جديد وراديكالي لرفضه تعريف السلوك الإجرامي كما هو وارد في القوانين الجنائية وكما هو متعارف عليه بين علماء الإجرام التقليديين ولاعتقاد أتباعه بأن مشكلة الجريمة يمكن حلها بإزالة النظام الرأسمالي وربما يكون مصطلح راديكالي أكثر تلك التعبيرات شيوعاً وقبولاً.[١]

وقد حاول عديد من العلماء تفسير جرائم الياقات البيضاء تفسيراً راديكالياً وذلك لأن هذه الجرائم تتم عبر مستويات تنظيمية مختلفة واستناداً إلى قوى عديدة محلية وعالمية حتى أطلق عليها ليون شليف Leon Shleff دولية جرائم الياقات البيضاء International White Collar Crime وتشمل عمليات الاستغلال الاقتصادي والتجارة غير المشروعة وتجارة الأسلحة.[٢]

وذهب ليون شليف Leon Sheleff إلى أن جرائم الياقات البيضاء تمارس على نطاق دولي وبصورة بشعة ويتم فيها استغلال واستنزاف دول العالم الثالث عن طريق الشركات دولية النشاط التي تتلاعب في سوق المال الدولية وتخرق الاتفاقات التجارية وتستغل الأيدي العاملة وتستنزف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة.[٣]

---

(١) فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام، مثالية الفكر أم واقعية*، علم العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٢ صيف ١٩٨٤م، ص٧٠، ٧٧

(٢) Leon Sheleff, International white – collar crime (ed) Peter Wickman and Timothy Daily, lexington books, Tronto 1982, P 39, 40.

(٣) Leon Sheleff, International while – collar Crime, Opcit, P 39, 40.

ويذهب هارولد بارنت Harold C. Barnett إلى أن جرائم الياقات البيضاء تمارس عن طريق المؤسسات والشركات الكبرى التي تهدف إلى السيطرة على الأسواق من أجل تحقيق أرباح مرتفعة ولذلك فهي تمارس جرائم عديدة من أهمها الاحتكار من أجل ابتلاع الشركات الصغيرة والتهرب من الضرائب واستغلال وتلويث البيئة.[1]

كما نجد جيلز وبورنجر Giles & Boeringer يقرران أن الجرائم العادية ما هي إلا أعراض لمشكلة أساسية وهي الإمبريالية وعلى علماء الإجرام في العالم الثالث دراسة وفهم الإمبريالية من أجل فهم الجرائم الحقيقية المتمثلة في أنماط الاستغلال وفوضى التحضر والمستوى الصحي المتدني.

وقد ذهب تشاميلز Chambliss إلى أن الجريمة في المجتمعات الرأسمالية هي من نتاج العلاقات الاجتماعية، حيث إن النظام الرأسمالي يستغل العمال لمصلحة الطبقة الرأسمالية، ولذلك فإن السلوك الإجرامي هو رد فعل لظروف الحياة والواقع المعاش.

كما يشير بلات Platt إلى اعتبار الجريمة هي ملازمة للنظام الرأسمالي فهي نتاج نمط الإنتاج الرأسمالي، كما يذهب إلى اعتبار الجريمة كل مخالفة لحقوق الإنسان كحقه في المساواة في الطعام والإقامة وحرية تقرير المصير وحقه في التحرر من الاستغلال.

كما أشار شيند نجرز Shendingers إلى اعتبار الجريمة هي كل سلوك مخالف لحقوق الإنسان وهذا التعريف سيسمح باعتبار أنظمة وعلاقات معينة كالإمبريالية والتمييز العنصري والجنسي والرأسمالية بأنها إجرامية لأنها تحرم الإنسانية من حقوقها الأساسية وينتج عنها أذى اجتماعي أشد خطراً من بعض الأعمال الفردية أعمالاً

(1) Harlod C.Barnelt, The Product of Corporate Crime in corporate Capitalism, White Collar and Economic Crime (ed) Peter wick man and Timothy Daily lexington Book, Toronto, 1982, P 157, 158

إجرامية. كما أنهم اعتبروا الجريمة كل سلوك مؤذ للمصالح الأساسية للطبقة العاملة وحقوق أفرادها.[١]

ويرى بول هـ روبين Paul H. Rubin أن جريمة الياقات البيضاء جريمة منظمة بمعنى أنها جريمة متشابكة يتدخل فيها أطراف كثيرون، كما أنها تتم في إطار مؤسسي أي تقوم بها شركات كبرى وتتعاون فيما بينها في جرائم المخدرات والدعارة والاحتكار.[٢]

وقد قام ريتشارد كويني Richard Quinny بكشف تناقضات النظام الرأسمالي الذي أفرز مشكلات الفقر واللامساواة والبطالة وعلاقات السيطرة والاستغلال في المجتمع الرأسمالي وكيف أفرزت هذه العلاقات أنماط عديدة من الجرائم في المجتمع الرأسمالي.

فالجريمة في المجتمع الرأسمالي –على حد تعبير كويني– هي أفضل تعبير عن نظام الاستغلال والاضطهاد. لأن المضطهدون والمستغلون الذين يطلق عليهم الرأسماليون (مجرمون) يحاولون بممارسات سلوكية متعددة رفض الاستغلال والاضطهاد ولذلك يشكلون إزعاجاً وتهديداً للنظام الرأسمالي. أي أن الجريمة في هذا السياق جزءاً مكملاً للصراع الطبقي في تطور الرأسمالية وهي وسيلة الطبقة العاملة للبقاء ومحاولة للاستمرار في الحياة، ولذلك فالجريمة يتعذر تجنبها في ظل الأوضاع الرأسمالية.

وقد أشار كويني إلى أن الرأسمالية المسيطرة في صراعها مع الطبقة العاملة تصف كثيراً من أنشطة الفقراء بأنها (أنشطة إجرامية) وتضع من القوانين والتشريعات ما يعتبر هذه التصرفات بأنها ضد مصالح الدولة، وتستخدم الدولة الكيانات والتشريعات

---

(١) فهد الثاقب، *الاتجاه والراديكالي في علم الإجرام*، بنفس الصفحة.

(٢) Paul H. Rubin, The Economics of Crime, (Ed) by Ralph Andreano and John J. siegfried, Ahalsted Press Book, New York, P 15, 16.

كالبرلمانات والهيئات القضائية الرسمية لكبح هذه الطبقات فهي تقوم بتشريع الاضطهاد والاستغلال وتقنين القهر لترسيخ سيطرتها.

ويوضح كويني أن الطبقة العاملة أثناء نضالها ضد القهر الطبقي فإنها تستخدم أساليب إجرامية ولكن هذه الأساليب الإجرامية قد تكون ردود أفعال غير واعية ولكن باستمرار النضال تتحول هذه الأفعال من ردود أفعال غير واعية إلى فعل واع قد يصل إلى التمرد السياسي والإطاحة بالنظام. ويري كويني أن مهمة علم الإجرام الراديكالي هو تحويل هذه الأفعال غير الواعية إلى فعل واع منظم وثوري أو بمعني آخر تنمية الوعي السياسي بحيث لا يوجه النشاط الثوري إلى أفراد من نفس الطبقة وإنما يكون ضد النظام الرأسمالي للإطاحة به والقضاء عليه.[١]

كما اهتم كلينارد بتفسير جرائم الياقات البيضاء في إطار ما ترتكبه المؤسسات أو الشركات الكبيرة من جرائم وأطلق عليها جرائم الشركات Corporate Crime وقد قام كلينارد بتعريف جرائم الياقات البيضاء بأنها أي فعل ترتكبه شركة وتعاقب عليه الدولة من خلال القانون الجنائي. وأوضح أن المؤسسات يتزايد دورها في المجتمع وتقوم بممارسة أنشطة غير مشروعة أو إجرامية كالتهريب وتصنيع منتجات خطيرة أو مغشوشة وتلويث البيئة وقد أوضح كلينارد أن الجرائم التي ترتكبها الشركات تشكل تهديداً خطيراً للمجتمع حيث إن جرائمها قد تتسبب في مقتل وإصابة العمال مثلاً الذين يتعرضون للمواد السامة مثل المواد المشعة والكيماويات السامة وكذلك الحوادث الصناعية.[٢]

---

(١) Richard Quinny, Class State and Crime, David MCKY Company , New York, 1977, P31, 35.

(٢) Marrshall B. Clinard and Richard Quinny, Crime by Government Corporate and Governmental deviance (ed) David Ermann and Richard J. lundman, Oxford University Press, New York, 1978 P 137, 150.

وقد أوضح كلينارد أن جرائم الشركات تسبب أضرار مادية ضخمة للمجتمع كما أن المتضررين من الجمهور لا يملكون سلاحاً مناسباً لحماية أنفسهم ضد جرائم الشركات. ولذلك يجب على الجهات المنفذة للقانون أن تتخذ إجراءات كافية لحمايتهم يأتي على رأس تلك الإجراءات الإصرار على تعريف الأفعال بأنها أفعال إجرامية ورفع دعاوى جنائية ضد الشركات التي تتسبب في الأضرار. كما أكد كلينارد على ضرورة تطبيق الجزاءات الجنائية كالحبس وعدم التهاون في تطبيقها حتى لا تتكرر هذه المخالفات.

وقد قدم كلينارد فكرة هامة وهي إمكانية قيام الحكومة بالجريمة وأطلق عليها إجرام الحكومات Crime by Governments فالحكومات تقوم بأفعال إجرامية عديدة منها التواطؤ أو تسهيل أعمال الشركات المخالفة أو إصدار قوانين لا تجرم المخالفات التي ترتكبها هذه الشركات وكذلك استخدام الحكومة للعنف في فرض القوانين يعتبر عملاً إجرامياً.

وأشار كلينارد إلى أن الأفعال الإجرامية التي تقوم بها الحكومات لا ينظر إليها على أنها أفعال ضارة أو قد ينظر إليها باعتبارها ضرراً مشروعاً. ورأى أن عدم الاهتمام بجرائم الحكومات يرجع أساساً إلى دراسة الجريمة على أنها جرائم ترتكب في حق الحكومة والإهمال التام للجرائم التي ترتكبها الحكومة في حق الجمهور، واعتبار الحكومة فوق القانون. هذا بالإضافة إلى حجب المعلومات والحقائق التي تدين الحكومة عن الجمهور مما يؤدي إلى إخفاء هذه الجرائم.[1]

---

(1) Marshall B. Clinard & Richard Quinny, Crim by Goverenment corporate and governmental deviance, opcit, P 137, 150.

وقد أشار ديفيد إرمان وريتشارد لندمان David Erman & Richard J. Lundman إلى جرائم المؤسسات وقد أوضحا أن الاهتمام كان منصباً على دراسة الأفراد المنحرفين وكان ذلك على حساب دراسة انحراف المؤسسات حتى أننا كنا نبحث عن انحراف الأفراد الخفي ونترك انحراف المؤسسات الواضح الجلي ومع أن دراسة انحراف المؤسسات تشمل في داخله دراسة السلوك المنحرف.

وقد أوضح كل من إرمان ولندمان كيف تقوم هذه الشركات بجرائمها وكيف تنسق فيما بينها من أجل احتكار الأسواق والسلع.[١]

وقد أشارت هوجفلت Hoogvelt إلى ما تقوم به الحكومات من جرائم، وقامت بتصنيف أشكال الفساد الحكومي إلى مستويين المستوى الأول وهو على (مستوى صنع القانون) ويقصد به الفساد في المستوى الاجتماعي المرتفع والذي يقوم به السياسيون وأعضاء الأحزاب والبرلمان بحصولهم على رشاوي من رجال الأعمال أو الصفوة الاقتصادية حتى توجه القوانين والسياسات الاقتصادية لصالح رجال الأعمال.

أما المستوى الثاني الذي تشير إليه دراسة هوجفلت فهو (مستوى تطبيق القانون) ويرتبط هذا المستوى بمجموعات متباينة من الوظائف وهي جرائم صغيرة لصغار الموظفين وتحدث بسبب تفشي البيروقراطية أو الروتين والتي ينجرف فيها صغار الموظفين من خلال تعاملهم اليومي مع الجمهور.[٢]

---

(١) David Erman and Richard J. Lundman, Corporate and Governmental Daviance. Problems of Organizational behavior In Contemporary. Society, New yourk University, Press, 1978, P 30, 35.

(٢) Ankie M.M. Hoogvelt, The Sociology of Developing Societies, lectures in Sociology, Department of Sociological Studies, Unviersity of Shiffield, 1976, P 127, 136.

وقد نظرت هوجفلت إلى الفساد على أنه عملية من الاتجار Process of Trade فهي تأخذ شكلاً نمطياً فالقوة تجارة من أجل الثروة والثروة تجارة من أجل الهيبة Perstige والعكس. فمن يقبل الرشوة يبيع السلطة بالمال ومن يقدم الرشوة يشتري السلطة بالمال.

أما فان دورن Van Dorn فقد ربط الجريمة بالقوة لدى الشخص أو الجماعة، وقد ميز بين نوعين من القوة العارية السافرة Kaked Power والقوة الجائرة التعسفية Arbiltranry Power التي تركز على أسس قانونية ثم تتجه لمخالفتها.

وقد طور براسز Breasz تحليل فان دورن عن القوة وطرح تفرقة بين مفهومين الأول القوة المشتقة Drived Power والثاني القوة الأصلية Original Power. ويقصد براسز بالقوة الأصلية القوة التي تنهض على الأسس الشرعية، وهي التي تضمن الشرعية والنفوذ والهيبة على ممارسات القوة المشتقة ويسهل ذلك ما تتسم به هذه الأفعال من طابع سري. أما القوة المشتقة فهي التي تمارس نفوذها استناداً إلى السلطة الأصلية وهي أكثر قدره على القيام بأفعال وممارسات ظاهرة وغير مشروعة ومخالفة للقانون.[1]

وقد ربط ميردال جرائم الياقات البيضاء بسياسة الدولة وقد أصدر في ١٩٧٠م كتاب بعنوان تحدي الفقر The Challenge of World Poverty. وذهب إلى أن كثيراً من دول العالم الثالث يعاني من خضوعه لما أسماه (بالدولة الرخوة) وأن هذه الدولة الرخوة هي سبب من أسباب استمرار الفقر والتخلف. وهو يعني بالدولة الرخوة دول تصدر القوانين ولا تطبقها ليس فقط لما فيها من ثغرات ولكن لأنه لا أحد

---

(1) Ankie M. Hoogvelt, The Sociology of Developing Societies op cit , P 127, 136.

يحترمها. والكبار أو الأغنياء لا يبالون بالقانون لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه والصغار يتلقون الرشاوي لغض البصر عن الرخص والتصريحات. سواء كانت لبناء غير قانوني أو لاستيراد سلع ممنوعة أو لاسترداد ضريبة واجبة الدفع، أو لفرض حماية لسلعة مسموح باستيرادها.[1]

وأوضح ميردال أن القيود لا تفرض إلا لكي يثري البعض من كسرها والخروج عنها، والضرائب نادراً ما تحصل أصلاً والمناصب يلهث الناس للحصول عليها لما تجلبه من مغانم مادية والإمضاءات تباع أو توهب للمحاسيب والأقارب وبدلات السفر توزع بلا حساب على أصحاب السلطة والمقربين منهم وقروض البنوك تمنح بأسعار فائدة لمن لا يستحقها بينما يحرم منها من تقررت هذه الفوائد الرمزية أصلاً لصالحهم.

في هذه الدولة الرخوة تنتشر الجريمة، فرخاوة الدولة تشجع على الجريمة وانتشار الجريمة يزيدها رخاوة، ويوضح ميردال أن الفساد ينتشر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حتى يصل إلى القضاء والجامعات ولكنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان (نمط الحياة). ويفسر ميردال ظاهرة الدولة الرخوة تفسيراً طبقياً محضاً فهي ترجع إلى ما تتمتع به الطبقة العليا من قوة تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع. وهي وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية وعادلة في ظاهرها فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق هذه القوانين في صالحها.[2]

---

(١) جلال أمين، *الدولة الرخوة*، مرجع سابق، ص٦.

(٢) جلال أمين، *الدولة الرخوة*، مرجع سابق، ص ٦.

ويفسر كولين ليز Colin leyes انتشار الجريمة بين الكبار والصغار على حد سواء، ويرى أن ذلك يرجع أساساً إلى أن الدولة وهيئاتها ترتبط بعلاقة تبعية بالغرب فهي تعتبر إدارات للسلب والنهب وليست أدوات لتحقيق المصلحة العامة، فيسود عدم الولاء للدولة وكذلك فساد رجال الدولة أنفسهم وعدم تنفيذ القانون بفاعلية بالإضافة إلى التفاوت الصارخ في توزيع الثروة. وهذه الظروف تدفع الموظف البسيط إلى الجريمة لتحقيق درجة أكبر من المساواة ومن هنا تصبح الجريمة أداة لتحقيق ما عجز النظام السياسي عن تحقيقه من خلال سياساته التوزيعية، كما أن أصحاب المناصب الرسمية والمسؤولين في الدولة يتجهون إلى ممارسات غير قانونية مستغلين نفوذهم ويفتحون حسابات سرية في الدول الغربية ويستخدمون المال العام والقروض للإنفاق على مظاهر الرفاهية كالسيارات الفاخرة والقصور والاحتفالات.

ومما لا شك فيه أن الجريمة لم تكن استثناء من ظاهرة العولمة التي تشمل كل مظاهر الحياة، والانتباه إلى ظاهرة تدويل الجريمة ليس جديداً بل يعود إلى منتصف الخمسينيات عندما قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥م توجيه جانب من نشاط المجلس الاقتصادي لمكافحة الجريمة فوجود شركات تعمل على نطاق قومي ودولي تمارس عمليات غسيل الأموال القذرة وتكوين شبكات الدعارة الدولية والاتجار في المخدرات وتجارة السلاح والاحتكار والرفع التعسفي للأسعار والغش في المعاملات التجارية بإنتاج وتداول السلع والعقاقير الخطرة أو غير المأمونة وتلويث البيئة وانتهاك النظم الضريبية والجمركية باستخدام أساليب في العلاقات التجارية عبر الدولية كاستخدام الفواتير المزورة والتلاعب بأسعار التحويل فيما بين فروع المنشآت الأجنبية

في البلد المضيف والشركة الأم في بلد المنشأ أو فيما بين الشركات الوطنية ونظيرتها الأجنبية.[١]

ومن أجل تعظيم الربحية Profit Maximization كهدف اقتصادي يتحقق من خلال الاتفاقات غير المشروعة لربط الأسعار أو بإنتاج السلع الخطرة دون مراعاة لقيود التصنيع ومواصفاته أو تلوث البيئة.

وتلجأ هذه الشركات إلى عقد اتفاقات فيما بينها من أجل الاحتكار والتلاعب بالأسواق، وتواطؤ مجموعات من الشركات لتدمير منافسين جدد أو لمنع دخولهم إلى الأسواق عن طريق التلاعب بالأسعار وخفض أسعار المنتج لحدود غير اقتصادية وقد ساعد على انتشار هذا النوع من الجرائم الذي يطلق عليه (الجرائم المعولمة) أو (الجرائم عابرة القوميات) أو (جرائم الشركات) الترابط الدولي في الأنشطة الاقتصادية والتجارية وانتقل هذا النمط من الجرائم إلى البلاد النامية في سياق التعامل بين الشركات متعددة الجنسية وبين الشركات الوطنية والذي يستخدم في بعض الأحيان التغطية على أنشطة اقتصادية غير مشروعة.[٢]

ويربط التفسير الراديكالي الجريمة بعلاقات التبعية والأنشطة السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية. فالجرائم المعولمة جزء أصيل من اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية أي هي جزء من النظام الرأسمالي العالمي والذي تمارس

---

[١] أشرف راضي، الجريمة عابرة القارات، *الأهالي*، ١٧ مايو، ١٩٩٥م.

– مزيد من التفاصيل عن الجرائم عابرة القارات انظر:

فتحي عبد الفتاح، *صناعة الغد بين العلم والخرافة*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م صـ٨٩-٩٥.

[٢] مصطفى منير، *جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية*، د.م: د.ن، ١٩٩٠، صـ٢،٥.

فيه الرأسمالية العالمية أعمال مشبوهة من تجارة السلاح إلى المخدرات إلى النشاط السري للمافيا العالمية وعمليات تنظيف الأموال القذرة وتنتقل هذه الجرائم عن طريق الشركات متعددة الجنسية إلى دول العالم الثالث وكذلك تنتقل هذه الجرائم عن طريق الصفوات المحلية أو الرأسمالية التابعة إلى دول العالم الثالث.

وباختصار فإن الجرائم المعولمة هي الجرائم التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية أو متعديه الجنسية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي وذلك نظراً للتشابكات والتحالفات بين الأنشطة الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية، فقد تزايدت فرص انتشار هذه الجرائم لانتقالها عبر الحدود والدول مما يجعل من الصعب كشفها وملاحقتها.

فالجرائم المعولمة أصبحت تتجاوز الحدود المحلية والإقليمية نظراً لسيطرة الشركات الاحتكارية في الخارج ووكلائها في الداخل، وقد خلق ذلك علاقات وتشابكات بين الإمبراطوريات المالية الكبيرة في الداخل والخارج، وقد ساهمت النخب السياسية المحلية وعلاقاتها المشبوهة في تفشي هذه الجرائم يضاف إلى ذلك تراجع دور الدولة وقصور دورها الرقابي والقانوني مما ساهم في انتشار هذه الجرائم وشكلت خطورة على الاقتصاد المحلي.